العولمة وحقوق الانسان
"نموذج الوطن العربي"

الاستاذ المساعد الدكتور
حسيب عارف العبيدي(*)

المقدمة

لكل عصر قضيته التي تستقطب حركة المجتمع ونشاط الفاعلين في تلك الدول من الثورة الصناعية والبارود إلى الدولة القومية ثم عصر التنوير وحروب الاستقلال وظهور بناء الاشتراكية وفكرة "علو البروليتاريا" والثورات الشعبية وصولا إلى النظام الدولي الجديد. واليوم فان العولمة وحقوق الإنسان والليبرالية الجديدة مفاهيم أشغلت العالم وكتب عليهما الكثير بين من يؤيد وبين من يرفض، وحال هذه المفاهيم كحال غيرها فمن نظرية احتواء الشيوعية إلى بناء النموذج العالمي الديمقراطي، فقد سيست هذه المفاهيم واستخدمت بشكل واسع من اجل إجراء تغيرات على البنية السياسية الدولية وبناء نظام، دولي يستند إلى مفاهيم صيغت من قبل القوى المهيمنة على النظام من اجل استغلاء تلك المفاهيم للولوج إلى الشأن الداخلي للدول تحت شعارات اقترنت بالعولمة وحقوق الإنسان كالشرعية الدولية ومكافحة الإرهاب وبناء عالم واحد امثل. إن دعوات الإصلاح التي تطلقها الدول المهيمنة، ليس لاصلاح داخلي لها وإنما لدول العالم الثالث هذه أو تلك التي تختلف معها فكريا و سياسيا. فالإصلاح اصبح السبيل الأمثل للتدخل بعد أن أفرغت المنظمات الدولية لا سيما الأمم المتحدة من محتواها الدولي الإنساني الرامي إلى ضمان الأمن والسلم للجميع، واستخدمت ابشع استخدام ضد شعوب العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات المصلحة. إن القوى الدولية الخفية قد سيست كل المفاهيم وحولت مبادئ العدالة وحقوق الإنسان إلى فعل سياسي تبغي منه إجراء تحولات في الدول المستقلة لصالح مصالحها الدولية وعلى حساب الشعوب في دول العالم الثالث. إن تحويل العولمة من فعل اقتصادي إلى سياسي وكذلك حقوق الإنسان التي انحرفت عن مسارها الإنساني لتصبح قضية سياسية وسلاح ضد الشعوب المقهورة المغلوبة على أمرها جراء الأنظمة الحاكمة المستبدة إضافة إلى الآثار التي انعكست على تطور النظام الاقتصادي العالمي والتي عطلت كل خطط التنمية في العالم الثالث واصبح يعيش حالة ارتداد في هذا المجال ويركض وراء سراب وأمال مره

(*) استاذ في كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

مزايا العولمة والتجارة العالمية ومرة بناء الديمقراطية التي تجلب له المنافع. إن العولمة ومظاهرها السياسية لا يمكن الرجوع عنها وهي ستتواصل، والمشكلة في جعلها تعمل بصورة صحيحة ولكي تعمل بصورة جيدة يجب أن تكون هناك مؤسسات عامة دولية تسهم في تحديد القواعد. وعلى هذه المؤسسات أن تركز اهتمامها على المشاكل التي يكون العمل الجماعي العالمي على حلها مرغوبا فيه وربما ضروريا. لقد حصل كثير من التقدم في هذه المسائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بتنا نفهم اكثر ما هي الحالات التي تقتضي عملاً جماعيا، عالميا، أو لا. لقد تمت الإحاطة بشكل افضل خلال العقد الحالي، بالمستوى-المحلي والوطني والعالمي -الذي يستحسن فيه العمل الجماعي. فالتدخلات التي يحس الناس بمنافعها محليا بصورة أساسية-مثل التلوث المحلي-يجب أن تحصل على المستوى المحلي. إن معنى العولمة هو اكتشاف ميادين متكاثرة يكون التأثير فيها عالميا وهنا يكون العمل العالمي مطلوبا رغم اخفاقات العولمة في كثير من الميادين بسبب طبيعة الآليات التي تعمل بموجبها العولمة كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتحكم فيها إرادة الدول التي تمتلك فيهما أعلى الأصوات والأكثر مساهمة في رأسمالهما.

إن عولمة حقوق الإنسان وإعطائها طابعا سياسيا ربما قد اثر سلبا وإيجابيا في الوقت ذاته على مسار الحكومات والنظم السياسية وقد يكون قد عرقل عملية تطبيق آليات حقوق الإنسان مع ضمان الاستقلال والسيادة الوطنية. إن العولمة في هذا الإطار قد أثرت على قواعد عمل حقوق الإنسان وآلياتها ونطاق تطبيقها، فالمجتمع المدني تأثر والمنظمات غير الحكومية قد تأثرت أيضا.

ونحن في هذا البحث سنركز جل اهتمامنا على استطلاع متواضع لمفهوم العولمة ثم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وآثار العولمة عليهما ومن ثم التعريج عند تأثير ذلك على حقوق الإنسان ودور الدولة الوطنية في ذلك.

والله الموفق

الباحث

مفهوم العولمة

كل حرب تبدأ من الكلمة، وبالكلمة تنتهي، لا سيما وإن الحرب هي استمرار السياسة ولكن بوسائل أخرى. والحرب الباردة التي بدأها تشرشل بخطابه في فولتون عام ١٩٤٦ كانت قد بدأت بكلمة بعد انتصار الحلفاء وانطلقوا بحرب جديدة من اجل السيطرة على العالم ، إنها حرب الكلمات، لأنها بدأت وانتهت دون أن تطلق طلقة واحدة مدمرة (سلاح شامل) ولكن السلاح الأساسي في هذه الحرب العولمة[1]. لاشك إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة الجوانب، قديمة، جديدة، ومن الصعوبة بمكان الخوض في تفاصيل وتأصيل المفهوم من خلال بحث موجز، لكن نحاول أن نحدد المفهوم، وبذلك يمكن القول إن أفكار العولمة حقيقية، لم تظهر لأول مرة لا في نهاية القرن العشرين ولا في الولايات المتحدة أو أوربا ولكن يمكن القول إن أول إنسان عولمي في تاريخ البشرية، كان الأنبياء والرسل والمصلحين الذين تجاوزوا الاختلافات والفروقات بين الشعوب والأمم، فالسيد المسيح (عليه السلام) كان قد أعلن منذ الفي عام إن ما يجب أن يوحد البشرية ليس الانتماء لعرق أو لشعب أو لدولة ما، وإن ما يوحدها هي ((فكرة علوية)) حول الاخوة والمساواة الكاملة، وهكذا جاءت الرسالة المحمدية رسالة الإسلام لتعلن عن فكر عالمي أممي يتجاوز كل الحدود وليرسم خارطة للبشرية لا تستند إلى قواعد اختلافية وإنما تقوم على أساس فكرة الإيمان بالله (التوحيد) والمساواة بين الناس، لكن قطعا لم يكن المسيح (عليه السلام) ولا الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) يقصدان أن تحكم العالم حكومة عالمية. وقد يذهب البعض إلى إن جذور العولمة مرتبطة ببزوغ الحضارات الإنسانية في بلاد الصين، بلاد الرافدين ومصر القديمة. فالعولمة وفقا للفهم هذا ليست ظاهرة جديدة بل قديمة (عندما كانت تتصدر حضارة ما كباقي الحضارات وتقود العالم، قام بذلك مجموع الشرق مرة في الصين، الهند، فارس، ما بين النهرين، كنعان ومصر القديمة، وقامت بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحلقة وصل بين حضارات الشرق وحضارات الغرب.. وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى، واليونان والرومان ثم الغرب الحديث))[2]. والعولمة عند جلال أمين تمتد جذورها إلى خمسة قرون على الأقل فان المفهوم العام الذي شاع استخدامه في نهاية القرن العشرين تشير عناصره الأساسية الى انه مفهوم قديم، ((فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار-كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الخصوص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة

---

[1] جريدة البرافدا عدد يوم ٢٠٠٤/١/١٧.

[2] حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، ط١-١٩٩٩، ص١٧.

قرون))[٣]. وهناك من يقول إن فكرة العولمة قد بلغت ذروتها أبان المد الاستعماري في القرن التاسع عشر، ولكن بدأ انحسارها في الربع الأول من القرن العشرين ومرحلة ما بين الحربين ثم في مرحلة حركة التحرر الوطني، و لكن بعد تراجع حركة التحرر والتحول من الثورة إلى الدولة عاد الاستعمار والإمبريالية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية من جديد في صورة العولمة ومؤسساتها، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والتبعية السياسية وتجاوز الدولة القومية. إن العولمة ظاهرة تاريخية مستمرة تعبر عن رغبة مجموعة من الدول في السيطرة على العالم لكنها ذات مظاهر سياسية، اجتماعية، اقتصادية، معلوماتية، وتقنية. ولتأكيد تاريخية هذه الظاهرة يمكن الاعتماد على النموذج الذي أعده ((رولاند روبرتسون)) فان نقطة البداية عنده ظهور الدولة القومية باعتبارها نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، فقد حدد خمسة مراحل لتطور مفهوم العولمة. المرحلة الجنينية (تبدأ في القرن/١٥ وحتى منتصف القرن/١٨) ومرحلة النشوء (استمرت حتى عام ١٨٧٠ وما بعده)، مرحلة الانطلاق (من عام ١٨٧٠ حتى العشرينات من القرن العشرين)، مرحلة الصراع من اجل الهيمنة، (بدأت في العقد الثاني من القرن العشرين وحتى عقد الستينات منه). والمرحلة الأخيرة مرحلة عدم اليقين (بدأت في عقد الستينات من القرن العشرين وإلى الان مستمرة)، فالمرحلة الأخيرة مستمرة من مؤشراتها، المجتمع المدني، المواطنة العالمية، نظام الإعلام الكوني، حقوق الإنسان البيئة الكونية[٤]. ولكن نموذج روبرتسون يبدو انه قد ذهب مذهب الكثير من المفكرين من أن بداية العولمة قد اقترنت بالاكتشافات الجغرافية والدولة القومية والثورة الصناعية، لكننا نعتقد إن عولمة الفكر كانت قد بدأت مع فجر الرسالات السماوية تحديدا. لكن مقابل المفهوم الفكري الإلهي للعولمة هناك تطور فكري مقابل بدأ مع نشوء وتمكن الأفكار ما فوق الوطنية لمفكرين اشتراكيين-طوباويين أمثال سان سيمون فوريه ، بلانكي أو الشيوعيون كماركس، انجلس، ولينين، فقد حلت فكرة "البروليناريا" محل "الله" سبحانه وتعالى كمركز موحد جامع للعالم في الفكر البشري النبوي. فتحت شعار "يا عمال العالم اتحدوا" وليس "للعمال وطن "انطلقت اضخم واغرب تجربة سياسية أممية في التاريخ، واليوم بدلا من الاشتراكيين-الاميين "العولميون" المحدثون بموجة جديدة مع أفكارهم حول الاقتصاد الاممي وفكرة حكم عالمية واحدة. الملاحظ انه مع كل انقلاب سياسي دولي جديد نرى المنتصرين يلجأون فقط إلى تغيير الغطاء الأيديولوجي للإصلاحات الجارية في حين إن جوهر

---

[٣] جلال أمين ، العولمة والدولة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥٣.

[٤] السيد يسين، في مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص٣٠-٣١.

الأخيرة هو ذاته: "السيطرة" ما فوق الحكومية وما فوق الوطنية، والكاملة للأقلية على شعب بلد معين ومن ثم على شعوب كل العالم، الهدف دوما السيطرة الشاملة، الاقتصادية على العالم، إنما اللحظة التاريخية فقط هي التي تفرض من حين لآخر التوجهات السياسية اللازمة لتحقيق ذات الهدف أولا وأخيرا. فمن اجل الاستيلاء على ما يتوجب بداية تأسيس وصياغة ومن ثم زرع الغطاء الأيديولوجي اللازم لمثل هكذا "عملية". ولهذا يتم اليوم الاستيلاء على الصحف وقنوات التلفزة والفضائيات كما كانوا سابقا يسعون ولو عبر المعارك والقتال للسيطرة على محطات القطارات ومراكز البريد والهاتف. نظريا ،اكثر أهمية فهو إن أية عولمة حالية أو لاحقة لا تضع هدفا لها تحسين مستوى معيشة الأغلبية، أما على ارض الواقع فهو مجرد شعار.

إن العولمة تسبب فرزا عميقا في المجتمع وفق درجة التملك لان راس المال الوطني يتحول إلى راس مال عابر للحدود حينها فأنه يفقد بقايا الوطنية ، ذلك إن الشركات الفوق-قومية (متعددة الجنسية) وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة، تبني مصانعها ومؤسساتها أينما تجد أيدي عاملة رخيصة ومواد خام وبالتالي فان الذين اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما انه، وهذا هو الأهم، لن يعود هناك مفهوم ((خيانة الوطن)) بالنسبة لذلك "المواطن العولمي"، طالما إن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقا لم يعد له وجود بالنسبة لذلك " المواطن المعولم". بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو "البيت" الذي يبنيه او يشتريه حيث يجد الراحة في لحظة ما. أذن العولمة ليست مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن رصدها وملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال[٥]. إن كل هذه النشاطات المذكورة في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد، وهنا يمكن الإشارة إلى أربع عمليات أساسية للعولمة وهي، المنافسة بين القوى العظمى (الكبرى) بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، الابتكار الثقافي وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[٦]. ويرى البعض أن تحديد مفهوم للعولمة ينبغي أن ينطلق من نقطة تحديد المشكلات المرتبطة بالمفهوم أصلا، وبالتالي يعتقد أن وضع تعريف للعولمة سابقا لأوانه أو مبكرا يتلائم مع التنوع الكبير للظواهر التي تشكل إطار حركة النظام العولمي، فالعولمة لها علاقة بمستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الفكر...الخ في ظل ذلك كله فان عملية صياغة مفهوم متكامل للعولمة عملية صعبة وحتى لو تحقق إلا انه سيواجه اختلافات كبيرة ومتعددة في

---

٥ المصدر نفسه، ص٢٥.

٦ Authony G. MC Grew and paul lewis, Globa (Politics, cambridge polity press. 1992 pp 24-25.

اعتماده أو قبوله[٧]. ويرى السيد ياسين أن الاقتراب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد أن يضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات ولها نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر. إذن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. إلا أن صادق جلال العظم لديه صياغة أخرى لمفهوم العولمة ينطلق من بعد اقتصادي ((هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ))[٨]. وفق المفهوم الذي صاغه العظم فان العولمة هي تسليع كل شئ بصورة أو بأخرى وفي كل مكان بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسمالية، إنها أممية رأس المال على الأصعدة كلها وعلى المستويات كلها تعني العولمة، الانتصار من حيث المبدأ. وفي كل مكان تقريبا لنمط معين من أنماط الملكية ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج وعلاقاته والتبادل والتوزيع[٩]. مقابل هذا الفهم للمفهوم، يرى آخرون إنها تمثل شكل جديد من أشكال الهيمنة، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، فالعولمة في بعدها السياسي أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد تفرد قطب واحد بالسيطرة العالمية، فالعولمة تقيض الدولة المستقلة الوطنية. ويقترب من ذلك محمد عابد الجابري الذي يرى أن العولمة هي ((إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا هي أيضاً أيديولوجية تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه))[١٠]. يعني وفقا لمفهوم الجابري ، فان العولمة هي تعميم أو فرض نمط من الأنماط التي تخص بلد أو جماعة وجعله يشمل الجميع، العالم كله. وقد اتفق مع ما ذهب إليه الجابري من أن العولمة ليست نظام اقتصادي فحسب بل ثقافي، أطلق عليه "ثقافة الاختراق"[١١]. ويشير الجابري إلى إحلال كلمة أيديولوجية محل ثقافة

---

7 جيمس روزناو - دينا ميكية العولمة، قراءات استراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة-١٩٩٧، ص٣٦-٣٧.

8 د.حسن حنفي وصادق جلال العظم – مصدر سابق، ص١٢٥.

9 المصدر نفسه، ص١٢٦.

10 محمد عابد الجابري – قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-٢٠٠٣، ص١٣٦-١٣٧.

11 محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، قضايا الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-١٩٩٤.

...امل للعو... فان مظاهر العولمة تكشف عن هويتها الأيديولوجية، وهي كأيديولوجية تقوم ...ثلاث ركائز[١٢] الأولى شل الدولة الوطنية وبالتالي تفتيت العالم لتمكين شبكات ...جميع ال... الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسية من الهيمنة عليه والسيطرة على ... التشاي... والثانية توظيف الأعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي ...عقول. والثالثة التعامل مع العالم، مع الإنسان في كل مكان تعاملا لا ...جتمعات و... تعاملا يحكمه مبدأ البقاء للأصح. لذا فانه يؤكد الطابع الأيديولوجي للعولمة ...ل في س... ...روعا للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية، وهو يستعير كلام مسؤول أمريكي، ...صادق ح... ...الجيوبوليتك أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافية وبالتالي الهيمنة ...حقبة ال... ...أصبحت تعني مراقبة السلطة اللامادية، سلطة تكنولوجية الأعلام التي ترسم ...يادتها و... ...الحدود في "الفضاء السيبرنيتي" حدود المجال الاقتصادي والسياسي التي ترسمها ...المفهوم ال... ...الاتصال الإلكترونية المتطورة. وهكذا فبدلا من الحدود الوطنية تطرح ...مكان بما... ...للعولمة حدود أخرى غير مرئية ترسم شبكات الهيمنة العالمية على ...اذية وم... ...والأذواق والثقافة. أن مفهوم العولمة يبلغ من الانتشار مبلغا يجعله يغطي اشد ...ستويات ك... ...النظريات والمصالح الاجتماعية تباينا. فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين ...بين من ال... ...اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم، ومع ذلك يرى البعض أن العولمة خرافة ...التحكم ... ...علما بلا أوهام لكنها خرافة تسرق منا الأمل، أن الأسواق الكونية مسيطرة ولا ...ون إنها ... ...أي تهديد من أي مشروع سياسي، حيوي، مناوئ، لأن هناك اعتقاد بانتهاء كل ...لمة في ... ...البروليتارية الاجتماعية الغربية واشتراكية الكتلة السوفيتية[١٣].

...لمية، فال... ...إن اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وطبيعة العولمة واحتدم الصراع بين ...الذي يرى ... ...والمناهضين وكلهم على حق، فالعولمة وآثارها حمالة اوجه واذلك تختلف ...س هذا ال... ...في الرؤية إلى المفهوم.

...ميم أو ق... ...فما هي العولمة التي تثير هذا النذر من الانتقادات ومن المديح في آن واحد؟ ...كله. وق... ...عملية تاريخية مستمرة تعني ذلك الاندماج الأوثق بين الدول والشعوب في العالم ...ل ثقافي، ... ...تحقق من جهة، بسبب الانخفاض الكبير في كلفة النقل والاتصال، ومن جهة ...ية محل ... ...بسبب إزالة الحواجز أمام تنقل الأموال والخدمات والرساميل والمعلومات ...المعارف والأفكار والأشخاص عبر الحدود .وصاحب العولمة إنشاء مؤسسات جديدة ...إسات السي... ...مع مؤسسات أخرى لأجل التعاون عبر الحدود.وفي المجتمع المدني الدولي، ...ظهرت تجمعات جديدة وتكتلات ومنظمات غير حكومية تهتم بالحقوق المدنية والحريات ...العامة عبر الحدود، وأنشأت جبهات مشتركة مع منظمات قائمة من اجل خلق بيئة

...المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٥.

...الوحدة العر... ...مارتن غريفث وجراهام طوميسون، ما العولمة، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت-٢٠٠١،

وثقافة عالمية تتجاوز الحدود السياسية للدول، وتتجاوز الهويات والاثنيات والولاءات التحتية للشعوب. فالعولمة تقود إلى النظر نظرة جديدة إلى مؤسسات دولية مشتركة بين الحكومات قائمة منذ زمان طويل، منظمة الأمم المتحدة التي تحرص على صيانة السلام العالمي، ومنظمة العمل الدولية التي تدفع إلى الأمام في العالم كله بالبرنامج الذي يختصره شعارها "عمل لائق" ومنظمة الصحة العالمية التي انشغلت بنوع خاص لتحسين الوضع الصحي في العالم، لكن ربما الخلل في المؤسسات التي تحكم العولمة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فهذه المؤسسات تتقاطع سياساتها أحياناً مع منظمات اقتصادية ومالية دولية في أحيان كثيرة مثلا مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** ومنظمة العمل الدولية، وبنك الإنماء الآسيوي[١٤].

لقد حصل ترابط من الناحية السياسية بين العولمة و تدهور مكانة الدولة الوطنية واتساع وانتشار المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق الإنسان، ولذلك فإن أي ضعف في مكانة الحكومات عند المواطنين يصحبه زيادة في فاعلية المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت تشكل شبكة عنكبوت عالمية تتجاوز كل الحواجز، من هنا يأتي التداخل بين حقوق الإنسان والحريات العامة و العولمة وبالتالي الاستقرار من عدمه في الدول. إذن مفهوم العولمة له جوانب إيجابية وسلبية، أن أحد أسباب الهجوم على العولمة هو أنها تبدو مدمرة للقيم التقليدية، إن النزاعات واقعية ولا مناص منها إلى حد ما والنمو الاقتصادي سيؤدي إلى انتشار قيم المدن الذي سينسف أسس المجتمعات الريفية التقليدية، وان المؤيدون لها لا يدركون الخطر الذي تمثله على الهوية وعلى القيم الثقافية[١٥].

٢. العولمة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

في العقود الأخيرة من القرن الماضي تزايد عدد المنظمات العالمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من ٦٠٠٠ إلى ٢٦٠٠٠ وتراوحت من حيث الحجم والكثافة من الصندوق الدولي للطبيعة الذي يضم خمسة ملايين عضو إلى منظمات صغيرة تتألف من عدة أفراد في الشبكة العالمية. إن هذه المنظمات تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي وتقدم سيل من المعلومات والاتصالات على الساحة بين الشعوب وهي تقدم خدمات أكثر مما يقدمه جهاز الأمم المتحدة ، وإلى جانب تقديمها الخدمات، تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك، فقد وقع على تصريح مبادئ لمنظمة التجارة العالمية أكثر من ١٥٠٠ منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٩

---

[14] ينظر: جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة، دار الفارابي، بيروت، ط١-٢٠٠٣.

CNUCED. 19,OCT,1998.

(محاضرة للسيد رؤول بريبيش في قصر الأمم – جنيف)

مجموعات من الدول الغنية والفقيرة، المجموعات المناهضة للأسلحة الكيميارية والنووية، وكذلك أعمال المنظمات التي أثرت على سير مفاوضات تغيير المناخ العالمي [16]. ويعتقد بعض المحللين ان قوة هذه المنظمات والجمعيات تؤثر بشكل سلبي على الحكومات ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ان هذه المنظمات الواسعة الانتشار متداخلة مع مؤسسات المجتمع المدني والذي اصبح أكثر تدويلاً. ان مفهوم المجتمع المدني حديث، على الرغم من أنه كغيره من الأفكار السياسية الكبرى، يمكن إرجاعه إلى أرسطو، (إحدى الموضوعات الأساسية إن الأفكار والمفاهيم تتكرر على الدوام عبر التاريخ ويخطر للمرء أنه أمام فكرة جديدة وان أحداً ما كان يعرفها من قبل بشكل مختلف). المفكرون المعاصرون الأوائل لم يميزوا بين المجتمع المدني والدولة.

كان المجتمع المدني بالنسبة إليهم عبارة عن نمط من أنماط الدولة التي تتميز بوجود عقد اجتماعي. وكان المجتمع المدني محكوماً بالقوانين ويقوم على أساس مبدأ المساواة أمام القانون. هذا المجتمع بمثابة عقد اجتماعي يقوم بين أفراد المجتمع، هيجل عرفه بأنه الفضاء الوسيط الفاصل بين العائلة والدولة،حيث يصبح الفرد شخصاً عاماً ويستطيع من خلال انتمائه للمؤسسات المختلفة أن يقيم مصالحة بين العام والخاص [17]. لقد فهم المجتمع المدني في القرن العشرين كمجال يشغل الحيز خارج السوق والدولة والعائلة، وليس بالتحديد كمجال فاصل بين الدولة والعائلة، يعني النقاش الثقافي والأيديولوجي والسياسي. إن كل هذه التعريفات تشترك في معنى جوهري، أنها تعريفات لمجتمع محكوم بمبدأ الموافقة بين الأفراد، أو بالأحرى لمجتمع مرتبط بعقد بين الأفراد. كان التغير في تعريف المجتمع المدني تعبيراً عن شتى الطرق المتبعة لتحقيق الموافقة في مختلف الفترات الزمنية، أي هي الحالة التي من خلالها يتفاوض الأفراد ويتنافسون ويناضلون ضد بعضهم بعضاً، أو يتوافقون مع المراكز السياسية والاقتصادية في الدولة، هناك يستطيع الفرد من خلال الجمعيات التطوعية والحركات والأحزاب والاتحادات أن يعمل بصورة علنية. هكذا، ففي مطلع الحقبة الحديثة كان الشاغل الرئيس يتمحور حول الحقوق المدنية–التحرر من الخوف.

من هنا كان المجتمع المدني مجتمعاً تحل فيه القوانين محل الإكراه بالقوة والاحتمال العشوائي. وفي منتصف القرن العشرين أصبحت المسألة تتعلق بالحقوق السياسية، وأصبح الناشطون في المجتمع المدني هم من البرجوازية الصغيرة والطبقات المتوسطة والبرجوازية الصاعدة.

---

[16] ECONOMIST, Dec, 1999pp 11-12

[17] Mary KAL Door, The idea of Global cirit society- International Affairs, Aust, 2003.

وبهذا بدأت فكرة المجتمع المدني تأخذ بعداً كونياً حتى قبل دخول الانترنيت واصبح عند هذا الحد ممكناً ظهور ((جزر العلاقات المدنية)) عن طريق أمرين هما:

أ. الروابط مع المجموعات المتماثلة فكرياً في بلدان أخرى، كانت شعوب أمريكا اللاتينية مدعومة من قبل جماعات حقوق الإنسان في أمريكا الشمالية. وقد قام الأوربيون الشرقيون روابط تجمعهم مع جماعات حقوق الإنسان والسلام في أوربا الغربية الذين دعموهم مادياً وروجوا لقضاياهم ومارسوا ضغوطاً على الحكومات والمؤسسات.

ب. وجود تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان في العالم تضم حكومات دول العالم أمكن استخدامها كورقة ضغط وكانت بالغة الأهمية بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية وفي أوربا فان اتفاق هلسنكي لعام ١٩٧٥ الذي أسلمته حكومات دول أوربا الشرقية لتيار تقاليد الحقوق الإنسانية، شكلت منبراً لظهور مزيد من المنظمات غير الحكومية مثل ميثاق ألـ((٧٧))، وبعبارة أخرى أتاحت الروابط الدولية ومطالبات حكومات العالم لهذه الجماعات إمكانية خلق فضاء سياسي[١٨]. هذا البعد الدولي الاشمل من مفهوم القومية في الفهم الجديد للمجتمع المدني، الذي في تلك الحقبة تجاهلاً من المفكرين الغربيين في إطار تقاليدهم الفكرية. وعلى ذلك فهؤلاء المفكرون الجدد (كيك وسيكنك) شددوا على ذلك الفهم بعينه في أوربا الشرقية-على سبيل المثال المفكر الهنغاري جورج كونراد استخدم عبارة عولمة في كتابه ((ضد السياسة)) عام ١٩٨٢، كما تحدث فاكلاف هافل عن الحضارة العولمية التقنية-وهكذا، فان الفهم الجديد للمجتمع المدني كان يعني في آن واحد الانسحاب من الدولة والانتقال للأنظمة العالمية والمؤسسات العالمية. وقد تغير مفهوم المجتمع المدني بعد عام ١٩٨٩ (انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية)، وأصبح يفهم بأشكال مختلفة جداً، وفي إطار ذلك يمكن تمييز ثلاث معانٍ أو ثلاثة معايير[١٩]:

- **في المقام الأول** مصطلح المجتمع المدني تبنته في كل أنحاء العالم جميع الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي كانت منشغلة بالقضايا الجديدة كالسلام والمرأة وحقوق الإنسان والبيئة وأنماط الاحتجاج الجديد، لذا أصبح تعبيراً جيداً عن وجهات نظر الحركات غير المتحزبة سياسياً. وهكذا برزت حركة الناشطين عبر العالم التي التقوا حول قضايا جديدة كالألغام وحقوق الإنسان والتغير المناخي والأمراض

---

[18] المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣.

[19] Mick Moor, Revenues, Stale fomation ans the Quality of Governance in Developing conntries, International political Science. Review, vol 25, No.3 , 2004 pp 280-297.

كالإيدز، إن هؤلاء جميعاً كانوا قد مارسوا تأثيراً كبيراً في مجال دعم العمليات الخاصة بالحاكمية الدولية **Global Governing** خاصة في المجال الإنساني، نتيجة لهذه التطورات نشأ ما يمكن تسميته ((النظام الإنساني)) وهكذا نشأت حركات جديدة أضيفت إلى سابقتها مثل مناهضة العولمة استخدمت مفهوم المجتمع المدني بهذا المعنى–النظام الإنساني–أو المجتمع المعولم إنسانياً.

- ثانياً، بعد ذلك جاءت المؤسسات العالمية وشاركت الحكومات الغربية في حمل هذا المصطلح، فأصبح يشكل جزءاً مما يطلق عليه ((الاجنده السياسية الجديدة)) وقد ساد هذا الفهم في كل أنحاء العالم واعتبر بمثابة آلية لتسهيل الاصطلاحات داخل السوق وإدخال الديمقراطية البرلمانية. ان الأطراف المعنية هنا لم تكن هي الحركات الاجتماعية بل كانت المنظمات غير الحكومية. لكن ما يميز حقبة التسعينات من القرن الماضي ان اغلب الحركات الاجتماعية الجديدة تم تدجينها في إطار مفهوم العالمية.
- البعد الثالث، لمفهوم المجتمع المدني هو ((نسخه ما بعد الحداثة)) ان أصحاب تيار ما بعد الحداثة، أن الحركات الدينية والعرقية الجديدة التي نمت خلال العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، تمثل جزءاً من المجتمع المدني العالمي.

أن المجتمع المدني له مضمونان، معياري ووصفي، إن التعريف السالف الذكر هو تعريف معياري، فلقد قلنا أن المجتمع المدني عملية يتم من خلالها إنتاج الموافقة، أي مكان الالتقاء بين الأفراد حيث يتفاوضون أو يناضلون ضد أو يتطورون حول مراكز السلطة السياسية والاقتصادية وفي صلب هذه المراكز توجد المؤسسات أو هيئات دولية أو شركات. وأرى ان مفهوم المجتمع المدني العالمي مذبراً الحوار الذي يشارك فيه الناشطون والمنظمات غير الحكومية والليبراليون الجدد والقوى الدينية والوطنية حول المجتمع المدني.

إذن، هناك علاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، البعض يقول ان العلاقة تضادية لكون المنظمات غير الحكومية هي مؤسسات لا ديمقراطية لأنها غير منتخبة ونطاق عملها شمولي عالمي، بينما المجتمع المدني يتطلب نظام سياسي، السيادة فيه للقانون والحوار والرضى والقناعة، لكننا نعتقد ان في هذه العلاقة حصلت تغيرات في القوى المكونة لكلاهما. ان تغيرات القوى جزء مهم من التغيرات المعاصرة في حكم القضايا العالمية. ولقد تزايدت أهمية العاملين في المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذين يعملون في شبكات متنافسة متنوعة. ولكن يوجد شيء آخر، ان الأفكار المتغيرة تؤطر الاهتمامات وتحدد سيرها حيث ان التقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسسات وإجراءات الحكم والاتصالات بين الأمم إذا اجتمعت مع الديمقراطية السياسية تشجع تطور المبادئ

[18] . Mick

العالمية كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم[٢٠]. يمكن رؤية تغيرات المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني الناشئ، فهي ليست جديدة تماماً. لقد شملت الحركات المعادية للعبودية في القرن/١٩ أفكاراً عبر الأمم وكذلك سياسات محلية وانتشار العلم والمعرفة مثال مبكر آخر. وأمثلة من القرن/٢٠ شملت تطور أفكار حقوق الإنسان، لم يعد تقرير المصير كافياً لجعل الدولة شرعية، فاحترام قوانين حقوق الإنسان عامل آخر[٢١]. لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأمم، والذي تقوية المنظمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً. فالعولمة المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد والتبادل الممتدة بين الحدود العالمية والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والرخيص وكذلك انتقال الأفكار والمال والبضائع والناس عبر الحدود، بل كانت تتزايد على مدى القرون[٢٢]. وكذلك كانت المنظمات غير الحكومية وتحالفات المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة على مدى سنوات كثيرة. والجديد هو الانفجار الأخير في الإعداد والنشاط ورؤية مبادرات عالمية من قبل العاملين بالمجتمع المدني في قضايا مختلفة، مرتبطة، وإلى جزئياً على الأقل، بالتوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج. وبالفعل فقد تصادفت ظاهرياً العولمة المتسارعة مع ازدهار منظمات ومجموعات المجتمع المدني في العالم. أن الموهبة والغريزة لدى الهيئات الطوعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية ترى بصورة متزايدة في الدول النامية في أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي الدول الانتقالية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. لقد برزت هيئات المواطنين لتجد حلولاً للمشكلات المحلية ولتقدم الخدمات المطلوبة ولتضغط من أجل حكم افضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات عقلية متشابهة من مجتمعات أخرى، ولتشكل العمليات البارزة للحكم العالمي[٢٣] إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأفكار والبضائع والناس عبر الحدود الجيو-سياسية ((تقليص العالم)) ليس تقليصاً مادياً فقط (بجعلنا على اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر)، ولكن نفسياً أيضاً (بجعلنا أكثر وعياً لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقد)[٢٤].

ويشكل ((أثر تقلص العالم)) وعينا وعملنا الفردي، والمهم بالقدر نفسه، يشكل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معاً ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية

---

20 شيلا جاناسوف Privat note to auther's كانون الثاني ٢٠٠٠.

21 بول هيرست – مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

Robert Keohane, Joseph Nye, power and Independence (Addison Wesley), Ch, power and Independence and Globalism.

23 جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح مكتبة العبيكات، ط١، السعودية-٢٠٠٢، ص٣٧٣.

Keohan and Nye, opcit pp 201-202.

ويقلل من أهمية بعض الترتيبات المؤسساتية التي نفذت في الماضي عمل على إضفاء الأفراد هوية فردية ونوعاً من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم، فهو يشبع الحاجة ويؤمن الفرص للأفراد ليشكلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسسات يستطيع ان تكمل أو تحل محل المؤسسات القديمة. في هذه المناسبات، تؤثر العولمة في طلب وعرض الحكم. لقد عمقت العولمة بواسطة التغيرات في النظام السياسي العالمي، السوق الاقتصادية العالمية وتكنولوجيات النقل والمعلومات. لقد أكد الانتقال السريع للأفراد وللمعلومات عبر العالم الأحوال المادية والسياسية غير المتساوية بشكل كبير التي كان يعيشها سكان العالم، وأثارت طلباً واسعاً للمساواة في السياسة والاقتصاد إضافة إلى معنى أوسع لاعتمادنا المتبادل في الاقتصاد والسياسة والأخلاق. لقد أسهمت هذه التغيرات في تبديل التوازن في أدوار الدولة والسوق والمجتمع المدني في الدولة المفردة وفي الاقتصاد السياسي العالمي. في الماضي، عندما كان المرء ينظر إلى الاقتصاد السياسي العالمي كان يستنتج أن العوامل المسيطرة بشكل واضح هي دولة السيادة. كانت هذه الدول تبدو مسؤولة عما يجري عبر حدودها، وما كان يجري عبر حدودها-في الأراضي الدولية-كان يبرز من التفاعل بين الدول المفردة، ولكن في العقد الماضي اتسعت السوق وتقلص دور الدولة في مناطق كثيرة، في الغرب والشمال وكذلك في الشرق والجنوب. ان التحول إلى اقتصاد كبير مفتوح قد قلل من سلطة الدول المفردة في إدارة مصائرها الاقتصادية. عندما كانت المصائر الاقتصادية هامة غالباً في التأثير في استقرار الأنظمة السياسية، هذا كان ضعف الحكومات المحلية أمام الاقتصاد العالمي. وقد نشأت حركات في وجه القوى الاقتصادية الجبارة التي كانت تشكل العالم، وعجز الدول عن تقديم حماية نشأت لتأمين نوع من الاستجابة. وكانت هذه الحركات أحياناً سطحية في مواجهة من دولٍ نامية معينة. وفي أوقات أخرى انتشرت هذه الحركات السطحية مع حركات قومية. وفي أوقات أخرى أيضاً، تحالفت الحركات القومية مع منظمات عالمية لتساعدها على تحقيق أهدافها القومية أو لتساندها بوزنها في الجهود العالمية[25]. إن المجتمع المدني منطقة ارتباط وعمل مستقلة عن الدولة والسوق، حيث المواطنون فيها تنظيم ومتابعة أهدافهم الهامة بالنسبة لهم منفردين ومجتمعين. تشتمل عوامل المجتمع المدني على الجمعيات الخيرية ودور العبادة والمنظمات الحوار والنوادي الاجتماعية وجماعات حقوق الإنسان وروابط أولياء الأمور والمعلمين والاتحادات والهيئات التجارية ووكالات كثيرة أخرى. نحن هنا

---

25 **Mure Lindenbeng and J-patrick Dobef, The challenge of Globalization, Nonprofit and vduntary sector Quarterly, Vol 28 No.4, Snpplement 1999 p. 4-24.**

مهتمون اهتماماً أولياً بمنظمات المجتمع المدني، وغالباً ما يشار إليها بالمنظمات غ
الحكومية التي تركز على رفع الفقر، حقوق الإنسان، التدني البيئي والتنمية الاجتماع
والاقتصادية والسياسية.

وتنفذ هذه المنظمات غير الحكومية بمجموعة من الأنشطة كتأمين الخدما
للناس المحتاجين أو تحليل ومساندة السياسات التي تدعم الجماهير المحرومة
ترعى البحث وتوزيع المعلومات، بينما تركز بعض المنظمات غير الحكومية ع
خدمة أعضائها أو خدمة الزبائن خارج المنظمة ويعمل بعضها في المجال المحلي
مشاريع يشعر بآثارها من القرية إلى السياسة الوطنية ومن ثم الى الساحة العالمية.

٣. آثار العولمة على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

ما هي الطرق التي تؤثر بها العولمة في المجتمعات المدنية ضمن ح
الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة وخارجها ؟ سيكون التركيز على المنظمات غ
الحكومية ونشوء المجتمع المدني عند أجابتنا على هذا التساؤل. إن تأثيرات العو
تنصب على المنظمات غير الحكومية بسبب ان المبادرات العالمية غالباً ما تك
جذورها في القضايا الوطنية أو القومية، وتبدأ حولها عوامل المجتمع المدني بالتط
ومن ثم تجد هذه العوامل ان المبادرات العالمية مطلوبة لمهاجمة المشكلات المشتر
وحتى حينما تبدأ حركات عالمية بمنظمات غير حكومية عالمية، فأنها غالباً ما تك
بحاجة إلى منظمات غير حكومية محلية لتعطيها القاعدة السياسية والشرعية التي تح
إليها لتستمر وتكون فاعله. وقد يكون من الأشياء الجيدة ان بعضاً من أكثر التأثير
أهمية لأنشطة المنظمات غير الحكومية هي تأثيرها في المجتمعات المدنية المحلية.

وقد تختلف الدول كثيراً من حيث المدى الذي تكون فيه منظمات المج
المدني نشطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث انفتاحها لتأثيرات العولمة[٢٦]. بينم
بعض الأنظمة السياسية تحاول أن تبقى بعيده عن التأثيرات الخارجية للعو
والمنظمات غير الحكومية، مثلاً كوريا الشمالية، بينما تلتزم أنظمة أخرى بطر
معينة للتحكم بأي وكالات لا تخضع للدولة والتي قد تشكل تهديد لسلطة الدولة
الصين الشعبية. ولكن عندما تفتح الدولة أبوابها لتدفق المعلومات والتجارة والسفر
تكون التأثيرات عميقة في المجتمع المدني ومنظماته. أن تدفق المعلومات عبر الأ
والانترنيت يستطيع ان يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماع
بالآخرين، كيف يعيشون، ما هو مستوى دخلهم، أسلوب حياتهم هنا يتحقق وعي
بالآخر. فالوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنبه، فالمعلومات والاتص
غيرت من الوعي السياسي لأولئك الذين كانوا في عقود سابقة لا يعرفون ما يجري

---

ister M.Salamon, The Rise of Nonpr of it secter, forergn affairs
ffairs, vol, 75 No. 4- 1994 pp. 109-116.

العالم. إن التعرض لهذا الفيض من المعلومات يستطيع ان يتحدى المعتقدات القديمة، أو ان يوقظ الولاء للقيم والشخصية الاجتماعية القديمة، أو ان يثير مناقشات معمقة لمفاهيم عالية الثمن والأهمية كتحرير المرأة أو التطهير العرقي. ويمكن لتدفق المعلومات ان يكون أساساً لنشوء منظمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية التي تتحدث بصورات جديدة وقوية في السياسة والسلطة وإدارة الحكم.

إذن ضمن هذا السياق تستطيع قوى العولمة عند المستوى القومي أو المحلي ان تؤثر على سياسة الدولة الاقتصادية، أو ان تزيد الضغط من أجل خلق عالمية سياسية ديمقراطية، أو ان تثير أسئلة حول سيادة الدولة و قدرة تحكمها بالشؤون الداخلية والخارجية بمنأى عن تأثير حركة المجتمع المدني وفعل المنظمات غير الحكومية. وتستطيع هذه التأثيرات والتطورات إن تخلق حيزاً سياسياً لمنظمات المجتمع المدني كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدمها الدولة، وحراساً ودعاة لتشكيل سياسة الحكومة وتنفيذها. وعندما توسع العولمة الحيز السياسي فقد تبرز عوامل المجتمع المدني لتستجيب لهموم المجموعات الفقيرة والمهمشة التي بقيت لا صوت لها في الأنظمة السابقة. فكلما زاد انفتاح الدولة للعولمة، كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظمات غير الحكومية عوامل قوة وطنية. هذه العملية ذات ثلاث عوامل: للعولمة تأثير الوعي قد يعبر عنها من خلال المنظمات غير الحكومية؛ ويحتمل ان تضع العولمة تأكيدات على الأفكار السياسية كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون المنظمات غير الحكومية نتاجاً لها وقدوة في آن واحد؛ وتدعو العولمة العوامل الخارجية (المنظمات غير الحكومية العالمية والوكالات الدولية)-التي تشجع وتقوي المجتمعات المدنية القومية. وأسهمت العولمة في ظهور المشكلات الجديدة التي تواجه المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفاتها متعلقة بها، وظهور المشكلات عبر الأمم، كالتسخين الأرضي ونفاذ الأوزون والتلوث عابر الحدود، قد أثقلت كاهل الترتيبات المؤسسية بين الدول[٢٧]. لقد ظهرت المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها لتستجيب إلى المشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدة: تقديم المعلومات والاستجابة للكوارث وتحليل البدائل السياسية والدعوة لها وتنشيط التعليم. المنظمات غير الحكومية بدأت تلعب دوراً مهماً في دول العالم الثالث والى حدٍ ما قد الرابط الدولي أي تعولمة تلك المنظمات وتأثر بذلك المجتمع المدني. والآن يمر المجتمع المدني في بلدان الجنوب بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد تتشابك فيها العولمة والتغيرات الداخلية، ويتضمن ذلك التوجه الغربي لصناعة مجتمع مدني عن طريق عولمة المنظمات غير الحكومية وتحويلها إلى آلية لتنفيذ رؤى

---

[27] Yonng, Global Governance: Drawing Insights from Environmental ... MIT press 1997.

وخطط تنموية تهدف إلى إدماج تلك الدول في إطار النظام العالمي الجديد، إذ تحرص قوى العولمة على توظف المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية وسياسية تستجيب لأهداف العولمة بإعادة هيكلة الرأسمالية الجديدة بإدماج اقتصادات مختلف البلدان في العالم وفق شروط رأسمالية المراكز على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود تطبيقاً لأيديولوجية الليبرالية الجديدة[٢٨]. لذا تدعو العولمة لتقوية منظمات المجتمع المدني بغية إضعاف الدولة وهو ما يقود إلى تفكيك المجتمع، بينما العالم الثالث بحاجة إلى دولة قوية وقادرة ولكن يجب أن تكون ديمقراطية. أن عولمة المنظمات غير الحكومية ومن ثم مؤسسات المجتمع المدني قد أحدثت تغييراً عميقاً في تركيبة المجتمع المدني الذي تتهدد مؤسساته بالتحول عن مهمتها الأساسية في دعم التطور الديمقراطي إلى مخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على تلك المجتمعات وبشكل خاص المجتمع العربي، ولنا في العراق مثال حي على ذلك بما نلمسه من انفجار وليس نمو المجتمع المدني بسبب نشوء منظمات غير حكومية تتكاثر يوماً ولكن بأهداف جزئية جداً ودون ان يكون لديها رؤية مشتركة أو تنسيق للجهود مما يؤدي إلى تفتيت وحرمان المجتمع المدني العراقي من البروز كقطاع ثالث إلى جانب الدولة والقطاع الخاص. فبالنسبة للمنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفاتها التي تركز على تحليل السياسة والدعوة لها، ان كافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي التي خلقتها العولمة، زادت من تنوع القضايا التي تؤثر في المجتمع المدني. في بعض الاحيان تتشكل المنظمات الأولية على المستوى المحلي ثم تبنى تحالفات من المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والعالمي. ان شبكات الدفاع عبر الأمم والمهتمة بالبيئة والفساد وحقوق الإنسان مثلاً قد بدأتها منظمات غير حكومية عالمية، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء قوميين ومحليين[٢٩].

في حالات أخرى بنت المنظمات غير الحكومية القومية ائتلافات مع حلفاء عالميين لتؤثر في صانعي السياسة القومية والعالمية، يعني ان العولمة وآلياتها أسهمت وعياً لاحتمالات التحالف ومكنت من تبادل المعلومات بسهولة، وأسهمت تكنولوجيا الاتصالات الشخصية بين العوامل الرئيسية. وقد مكنت هذه الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمشاورات عبر شبكات الانترنيت، مؤسسات المجتمع المدني من التعرف على طبيعة المشاكل والموافقة عليها، وان تكتشف الأسباب وتقدر الخيارات وتتفق على الحلول وخطط التنفيذ عبر الحدود الجيو- سياسية والثقافية التي كان يمكن

---

[28] جريدة كفاح الشعب – بغداد العدد في ٢٠٠٥/٤/٢.

[29] Keck and Seknk, Activites without Borders, Cornell Uni press,

تحقق مثل هذه الأعمال قبل عقد مضى. وهكذا أثرت العولمة على المنظمات غير الحكومية وبالتالي المجتمع المدني أي هناك نظام عالمي للثقافة والحوار لخلق مجتمع مدني عالمي، في إطار هذه العولمة التي تعمقت بشكل كبير في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والتي لها علاقة صميمة مع حقوق الإنسان والحريات العامة، كيف يمكن ان نتصور حجم التأثير المتبادل بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم وبشكل خاص العالم العربي وشمال الجنوب.

عولمة حقوق الإنسان

إن المجتمع المدني كما حدوناه سابقا يتحدد بكونه حقلا مجتمعيا من المؤسسات غير الحكومية ومما يطابقها من منظومات سياسية وسوسيولوجية وثقافية وتنظيمية ، تنوط بنفسها مهمة الدفاع عن المجتمع عامة وحماية حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة والكفاية. فان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تضايف وتجادل ومن ثم علاقة تعاون باتجاه تقدم المجتمع المعني. ومن هنا، فان مؤسسات المجتمع المدني حين تقف في وجه محاولات الدولة للهيمنة عليه، تكون قد عملت على ضبطها وتصويب مؤسساتها .وبالمقابل ، تنزع مؤسسات من المجتمع المدني إلى الخروج عن الخط الناظم للمجتمع العام-في حدوده الوطنية والدستورية والديمقراطية- فان الدولة تمارس وظيفتها حين تعمل على تصويب ذلك .[٢٩] ويذهب البعض وفقا لذلك إلى إن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، لذا فان بناء الدولة مشروط بوجود مجتمع مدني[٣٠]. من هذه النقطة تحديدا يتم التداخل بين العولمة، كمبدأ ومفهوم وأيديولوجية ونشاط اقتصادي، والدولة وبالتالي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فالعولمة تبرز تداعياتها من خلال النشاط الواسع والمتداخل للمنظمات غير الحكومية عبر العالم وكذلك ترمي بظلالها على مؤسسات المجتمع المدني. فالعولمة ومن زاوية سماتها وظواهرها، تبدأ تعمل باتجاه واحد شبكي أي تؤثر على النمط القائمة في العالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص.

وهكذا تضغط العولمة في اتجاه توحيد النظم الاقتصادية والقانونية بين الكيانات السياسية المختلفة لصالح الدول النافذة في العالم، وبما إن مقومات النظم السياسية والاقتصادية العربية تحديدا تعاني من الضعف، فان التأثير سيقع عليها بشكل مباشر خصوصا وان مقومات الدولة القطرية أيضا تعاني من التدهور والضعف. إن هذا الضعف السياسي والاقتصادي للدولة القطرية العربية من شانه إن يخلق مجتمع تابع للمجتمع الكوني الأمر الذي يهدد التنوع البشري وبالتالي يهدد الدولة من جهة ويؤثر

عزمي بشارة تيزيني – من ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني، قضايا في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة للدراسات والنشر- دمشق، ط٢-٢٠٠٢، ص١٩٢.

Kyek an
98.

بشكل مباشر على المجتمع المدني وهكذا يتحول برنامج العولمة إلى أداة لتدمير الإنسان وبالتالي إسقاط حقوقه الإنسانية . فإذا ما حدث ونجحت العولمة بشكلها الحالي فان هذا يعني تلاشي التنوع الحضاري وبالتالي تهديدا حقيقيا لاستمرار وتطور المجتمع البشري على كوكب الأرض. وقد يتعرض العرب كقومية أو مجموعة بشرية حضارية إلى مخاطر الاضطهاد القومي والتصفية العرقية من جراء تطور هندسة الجينات في غياب منظومة إنسانية من القيم المتجددة وتحت وطأة الشراهة والطمع المتزايد لقوى الإنتاج الجديدة التي يزيد من شهيتها امتلاكه لأدوات إنتاج جديدة تسمح لها بتحقيق أطماعها دون قواعد أو ضوابط. فان بعض القوميات أو المجموعات البشرية سيكونوا معرضين لنوع من الاضطهاد قد يؤدي إلى العودة إلى نظريات عنصرية قديمة وهذا بدوره سيشكل تهديد واقعي وحقيقي لحقوق الإنسان في كل مكان لكن ونظرا لهشاشة النظام العربي فانه سيتعرض لهذه المخاطر قبل غيره إلى حد ما.

وان الذي حاصل واقعيا إن الشعب العربي في كل أقطاره لا عليك من الضمانات التي تحميه من التداعيات والتأثيرات السلبية الناجمة عن العولمة سواء في إطار الدولة القطرية أو الجامعة العربية أو في نطاق عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، لانه وكما أشرنا سابقا على حجم الاختراق العولمي لهذه الكيانات ، ولذلك سيواجه في إطار حقوق الإنسان والحريات العامة تحد بين الأول مع الدولة والنظام السياسي القائم ومن النظام العولمي الإنساني ثانيا، لان المشكلة العربية هي تقنين العلاقة بين الشعب والسلطة ومن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فان جميع الحكومات ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والى الآن تتسم بصفات لا تفارقه على مر العقود، وهي ظاهرة تركيز السلطة السياسية بيد "الرئيس" أو "الملك" أو "الأمير"، وتبعها تعسف واستبداد مرة باسم الثورية وأخرى باسم الشرعية ،وأخرى باسم الحكم الإلهي وأخرى باسم الضرورة التاريخية، وهكذا عانى الشعب العربي في بلاده من الاضطهاد والقتل والتشريد يعني امتهان لكرامتها الإنسانية دون أن يجد من يحميه. وقد أدى ذلك إلى إن المواطن العربي لم يجد بدا من التوجه بالشكوى إلى المنظمات الإنسانية أو المهتمة بحقوق الإنسان سواء كانت حكومية أو غير حكومية ولكن مصيره الهجرة، أي إن فئات كثيرة من أصحاب الرأي من الشعب العربي كانت قد هاجرت وتغربت أوانها عاشت غربية في بلدها . ونتيجة لذلك فان حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي قد تعولمت وبالتالي فان العولمة مظاهرة قد دكت أوكار النظم السياسة العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الحركة العربية لحقوق الإنسان قد نمت وتطورت ببطء شديد واغلبه قد نشأ

المهجر[٣١]. فمثلا العراق هناك اكثر من ١٠٠ منظمة لحقوق الإنسان كرامته في الخارج أي في المهجر وهذا ينطبق على جميع الأقطار العربية، وهنا يبدو الخرق العولمي لهذه المنظمات، فتلك التي تنشأ في أحضان دولية ورعاية أممية، وتبدأ أعمالها بعد تكوينها، في داخل وطنها، ستكون حكماً مترابطة ومتفاعلة مع منظمات دولية غير حكومية مماثلة لها في إطار شبكة العنكبوت التي عولمت الكون. وعلى مستوى الوطن العربي فان المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي أنشأت في قبرص عام ١٩٨٣، جاءت ضعيفة ولا تحضى بتلك الأهمية فدورها على مستوى الشارع العربي غير معروف كمنظمة أخذت على عاتقها رعاية حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية والتي "لا يمكن النزول عنها وان التعدي على هذه الحقوق أو المساس بها أو انتهاكها يبرد طاقات الوطن. وان الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واجب لا يجوز التقصير فيه أو التعاقس عنه". ويمكن أن نقول بأنه حركة حقوق الإنسان العربية لم تتوقف رغم معارضة الحكومات العربية لهذه الأنشطة، فقد نشأت عدة مراكز معينة بقظايا حقوق الإنسان، كالبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (١٩٩٢)، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات، شبكة المرأة العربية، مركز حرية الإعلام في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، معا من اجل إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية و منظمة مغرب حقوق الإنسان. إن المرجعية الأساسية في عمل المنظمات الدولية هو القانون الدولي و التي على أساسها تقوم بتقييم دور كل بلد في احترام حقوق مواطنيه وكيفية قيام السلطات في الدولة بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دستورها وتشريعاتها الوطنية وفي الممارسة الفعلية لذلك الحقوق[٣٢]. فقد يتسم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تعمل ضمن نطاق القانون، بالاعتماد على الدقة في المعلومات وتوخي الصدق في العمل، وتقصي الحقائق وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في رصد ومراقبة التقيد العملي للسلطات بالقانون الوطني وبمعايير حقوق الإنسان التي يضمنها الدستور، وهكذا تتدخل المنظمة الدولية مباشرة عن طريق المراقبين أو الباحثين أو فريق تقصي حقائق ولكن هذا مرهون بموافقة الدولة ذاتها للسماح لهذه المنظمة أو غيرها بالتقصي، إذن يصبح العمل انتقائي ومحكوم بموافقة الحكومات وهذا حكما يعيق عمل منظمات حقوق الإنسان، إلا إن المنظمات الدولية وبعض الحكومات الراعية للمنظمات الدولية بدأت تلجا إلى اتخاذ

---

[٣١] نصر شنطاوي – حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، ط٢ ٢٠٠٣. ص١٨٢.

[٣٢] المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

إجراءات عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن بغية التدخل وهذا حصل في العراق والسودان وأفغانستان وسوريا ولبنان[٣٣].

وبقيت الجامعة العربية غير قادرة على إرساء نظام شامل لحقوق الإنسان العربي، ولكن من نتائج عمل الجامعة في إطار حقوق الإنسان إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨ وقد ألحقت هذه اللجنة التي تعد لجنة حكومية هيكليا بالجامعة ويمثل فيها الدول العربية بعضو واحد لكل دولة بغض النظر عن صغر الدولة أو كبرها . وعلى الرغم من محدودية التصور الذي أقرته جامعة الدول العربية فقد اعد مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان تطبيقا لقرار مجلس الجامعة في ١١ آذار ١٩٧٩ ،وذلك بواسطة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان من خلال دورتين لها انعقدتا في أب ١٩٨٢ وبناء على ذلك اصدر مجلس الجامعة قرارا في آذار ١٩٨٣ يقتضي بإحالة المشروع على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاته بشأنه ولم يتخذ قرار بشان المشروع إلى ألان. إضافة إلى ذلك فان اجندة حقوق الإنسان العربية تتضمن صك الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٩٤/٩/١٤ وقد جاء في الديباجة، إيمان الوطن العربي بوحدته، والتأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وهنا يظهر بشكل جلي تأثير النظام العالمي على المنظمات غير الحكومية العربية لأنها لا تستطيع أن تتجاهل مبادئ دولية "عليا" قد صادقت عليها دولها، إن الدول العربية موقعة على جميع اتفاقيات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان باستثناء بعض التحفظات العربية على الاتفاقيات كتحفظ السعودية على اتفاقية الطفل. هنا يبدو واضحا تأثير العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال التداخل الواضح بين المحلي والدولي.

وقد جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان موضوع حق الشعب في تقرير مصيره وكذلك ركز على الحقوق المدنية والسياسية وتقريبا كما جاءت في العهدين الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) واهتم الميثاق بحماية الحياة الخاصة للإنسان العربي مع ضمان حق حرية العقيدة، والعمل والتعليم وحق اللجوء السياسي للمواطن العربي. إن آليات حقوق الإنسان في الوطن العربي قد أخضعت لمرجعيات دولية (الشرعية الدولية لحقوق الإنسان). وبالتالي فان حجم التأثير الخارجي يلعب دور أحيانا إيجابي للضغط على الحكومات العربية لتحسين حقوق الإنسان . ستبقى مسالة حقوق الإنسان موضوع للخطاب السياسي والاجتماعي العالمي والمحلي

---

33 نبيل محمد سليم، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي. المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد في ١٤-١٥ ك١ ٢٠٠٤.

واقعة للأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وموضوع رئيسي للدساتير العربية، لا يخلو دستور عربي من ضمان الحقوق السياسية والمدنية وحماية الحريات الشخصية لكن واقع الحال لم يضمن الفرد العربي حقوقه إلا عندما يكون لاجئا سياسيا أو إنسانيا خارج بلده أو في دولة عربية تناصب أخرى العداء. لكن مع ذلك برزت مشاريع معاهدات عربية لحقوق الإنسان مثل ورقة اتحاده الحقوقيين العرب (١٩٧٩)، أو المعهد الأعلى الدولي للعلوم الجنائية (١٩٨٥)-الميثاق العربي لحقوق الانسان والشعب في الوطن العربي أو مشروع المعاهدة العربية التي أعدتها الجامعة العربية. وهناك مبادرات غير حكومية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الجمعيات المنتشرة في الوطن العربي الخاصة بحقوق الإنسان.

إن عولمة حقوق الإنسان في إطار الشرعية الدولية لحقوق الإنسان أو في إطار الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها يقضي إلى ضرورة أن تولي الحكومات العربية تلك الحقوق من الأهمية لضمان سمعتها الدولية أو الحفاظ على استمرارها داخليا. لكن المشكلة التي تثير إشكالية ذات تأثيرات انية ومستقبلية هي التي تتعلق بمبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو ما يسمى التدخل الإنساني. فهناك من يرفض التدخل بشكل مطلق وهناك من يدعو لتأييده. اعتقد إن بدء حوار معمق حول هذه المسالة خصوصا الموقف القانوني والسياسي والحقوقي الذي يتطلب ضوابط معينة وبخاصة ماله علاقة بالشرعية الدولية. والتدخل لأغراض إنسانية لا يستهدف مباركة العمل العسكري أو الحرب أو الاحتلال بل يستهدف حماية حقوق الإنسان ولكن ليس بالوسائل العسكرية.

إن مبدأ التدخل الإنساني-العالمي يثير إشكاليات فكرية وسياسية عند توظيفه سياسيا لضمان مصالح عالمية ضيقة للقوى الكبرى ، ولكن المهم كيف يوظف هذا المبدأ بشكل صحيح وبعيدا عن السياسة أو استخدامه من قبل الولايات المتحدة عبر ازدواجية في المعايير كما حصل في الموقف من القرارات الدولية إزاء فلسطين أو الحرب على العراق أو قضية دارفور وجنوب السودان أو ما حصل على سوريا وليبيا من قرارات جديدة، في هذا الإطار اصبح التدخل الإنساني ضمان لمصلحة امريكا بمفردها أولا وحلفائها ثانيا، فالشرعية الدولية تخدم الكيان الصهيوني والمصالح الحيوية للولايات المتحدة وتصبح وبالا على الشعب العربي.

إن عولمة حقوق الإنسان في إطار المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني سلاح ذو حدين، فقد تفتح الباب على الحكومات بحيث لا يمكن غلقه مرة أخرى، ومن جهة ثانية قد تؤدي إلى تدمير الإنسان العربي كما هو حاصل في فلسطين والعراق، إن عولمة تلك الحقوق هو برنامج إمبريالي عندما يكون بيد قوى دولية محددة وتعمل على ذلك. هناك تداخل بين العولمة والإمبريالية لكن لا يعني انهما شيء واحد، لكن هناك

علاقة، فنفس قوى الإنتاج الرأسمالية التي كانت تقود العالم بمرحلة الإمبريالية هي نفسها التي تقود العالم اليوم من خلال مرحلة جديدة اكثر تبلورا، هي العولمة.

وأمام ذلك الشكل الإمبريالي يبقى المواطن العربي بين سلطة الدولة-الأمنية- وسلطة العولمة يبحث عن ضمانات دستورية وقانونية ودولية لحماية حقوقه التي أهدرتها دساتير دولته رغم إن هذه الدساتير كانت قد تضمنت اجمل المبادئ وأحسنها شكلا ومضمونا إلا إنها بقيت دون أن ينفذ منها الحد الأدنى.

اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي

المدرس المساعد
اثمار كاظم الربيعي(*)

مقدمة تمهيدية

كثرت الكتابات وكثر الحديث في الآونة الاخيرة عن حقوق الانسان، واصبح هذا الخطاب لا يصدر فقط عن الشعوب، وانما عن الحكومات ايضاً، فشكلت الجمعيات والنوادي وحتى الوزارات المطالبة بحقوق الانسان، هذه الاهمية التي تحتلها هذه التنظيمات اليوم لم تكن معروفة قبل ذلك فما هو السبب؟

لقد جرت احداث وتحولات كبيرة على المستوى العالمي، وخصوصاً خلال العقد الاخير من القرن الماضي وخلال السنوات الاولى من هذا العقد، اهم هذه الاحداث كان انهيار جدار برلين الذي مثل الخطوة الاولى لتفكيك الاتحاد السوفيتي، وبعد اصبح العالم محكوم من قبل قطب واحد، ان كان محكوماً بعلاقة الصراع بين القطبين والحدث الثاني المهم الذي يمكن القول انه كان تاريخياً هو الهجوم على برجا منظمة التجارة العالمية بنيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠٠، وكان كل الذين اتهموا في القيام به قادمين من المنطقة العربية المسلمة بهذا الحدث تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بشكل جذري، واعلنت حربها على الارهاب الذي كان احد اسبابه- من وجهة نظرها-هو غياب الديمقراطية بين الحكومات وشعوبها واصبحت كل مناطق العالم مفتوحة امام التدخل عندما تقتضي المصلحة القومية للولايات المتحدة وامنها القومي القيام بذلك".

بعد هذه الاحداث والتحولات المهمة كان لابد من القيام باصلاحات جذرية في العالم العربي، وكان اولى هذه الاصلاحات يدور حول محورين مهمين، هما حقوق الانسان والديمقراطية[1]، ولاسيما وان هذين الامرين يعتبران الان معيار للشرعية السياسية بالنسبة للحكومات، فانها تشير ايضاً الى انها برنامج سياسي جديد يتيح للجمعيات والنوادي غير الحكومية المحلية في البلاد العربية للدفاع عن حقوق الانسان من تجاوزات الحكام وانتهاكاتهم لحقوق شعوبهم، وهكذا اخذت جل التنظيمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان على عاتقها مهمة للدافع عن الانسان العربي

(*) باحثة في مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

[1] للمزيد ينظر: الخشالي، التحولات الجذرية في الوطن العربي "ضرورة ام اختيار"، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الانترنيت على الموقع www.mengos.org .